دروس الملكية الفكرية

المقياس : سماعيلي نادية

المستوى : الثالثة ليسانس

المحاضرة الأولى : الملكية الفكرية : التعريف والخصائص

1-تعريف ومفهوم الملكية الفكرية

حسب منظمة الويبو WIPO "الملكية الفكرية محمية بموجب القانون ، على سبيل المثال ، براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية ، والتي تمكن الناس من الحصول على اعتراف أو فائدة مالية مما يخترعونه أو ينشئونه. من خلال تحقيق التوازن الصحيح بين مصالح المبتكرين والمصلحة العامة الأوسع ، يهدف نظام الملكية الفكرية إلى تعزيز بيئة يمكن أن يزدهر فيها الإبداع والابتكار".

تشير الملكية الفكرية إلى إبداعات العقل: الاختراعات ؛ الأعمال الأدبية والفنية ؛ والرموز والأسماء والصور المستخدمة في التجارة. تنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين: تشمل الملكية الصناعية براءات الاختراع والاختراعات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية.

تشمل حقوق الطبع والنشر الأعمال الأدبية (مثل الروايات والقصائد والمسرحيات) والأفلام والموسيقى والأعمال الفنية (مثل الرسومات واللوحات والصور والمنحوتات) والتصميم المعماري. تشمل الحقوق المتعلقة بحقوق التأليف والنشر حقوق الفنانين في أدائهم ، ومنتجي التسجيلات الصوتية في تسجيلاتهم ، والمذيعين في برامجهم الإذاعية والتلفزيونية.

2-ماهية حقوق الملكية الفكرية

حقوق الملكية الفكرية مثل أي حق ملكية آخر. فهي تسمح لمنشئ أو مالكي براءات الاختراع أو العلامات التجارية أو الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر بالاستفادة من أعمالهم الخاصة أو الاستثمار في إنشاء. هذه الحقوق مبينة في المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، التي تنص على الحق في الاستفادة من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن تأليف المنتجات العلمية أو الأدبية أو الفنية.

3-الإعتراف بالملكية الفكرية واهميتها

تم الاعتراف بأهمية الملكية الفكرية لأول مرة في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (1883) واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1886). وتدير كلتا المعاهدتين المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

هناك عدة أسباب عديدة للإعتراف بالملكية الفكرية أولاً ، يتوقف تقدم البشرية ورفاهها على قدرتها على ابتكار وابتكار أعمال جديدة في مجالي التكنولوجيا والثقافة. ثانيًا ، تشجع الحماية القانونية للإبداعات الجديدة على الالتزام بتوفير موارد إضافية لمزيد من الابتكار. ثالثا ، إن تعزيز وحماية الملكية الفكرية يحفز النمو الاقتصادي ويخلق وظائف وصناعات جديدة ويعزز نوعية الحياة والتمتع بها.

يمكن لنظام الملكية الفكرية الفعال والعادل أن يساعد جميع البلدان على تحقيق إمكانات الملكية الفكرية كعامل محفز للتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والثقافي.

يساعد نظام الملكية الفكرية على تحقيق التوازن بين مصالح المبتكرين والمصلحة العامة ، مما يوفر بيئة يمكن أن يزدهر فيها الإبداع والاختراع لصالح الجميع.

اما أهمية نظام الملكية الفكرية للأفراد العاديين في المجتمع تتمثل في :

- تكافئ حقوق الملكية الفكرية الإبداع والجهد البشري ، مما يغذي تقدم البشرية.

- بدون المكافآت التي يوفرها نظام البراءات ، لن يكون لدى الباحثين والمخترعين حافز كبير لمواصلة إنتاج منتجات أفضل وأكثر كفاءة للمستهلكين.
- لن يكون لدى المستهلكين أي وسيلة لشراء المنتجات أو الخدمات بثقة دون وجود آليات دولية فعالة لحماية العلامات التجارية وإنفاذها لتثبيط التزييف والقرصنة.

المحاضرة الثانية : المصنفات المحمية بموجب حقوق النشر

لأغراض حماية حقوق النشر ، يشمل مصطلح "المصنفات الأدبية والفنية" كل عمل أصلي لمؤلف ، بغض النظر عن الجدارة الأدبية أو الفنية.

لا يلزم أن تكون الأفكار في العمل أصلية ، ولكن يجب أن يكون شكل التعبير من إبداع المؤلف. تنص المادة 2 من اتفاقية برن على ما يلي: "تشمل عبارة" المصنفات الأدبية والفنية "كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني ، أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه". تسرد الاتفاقية الأمثلة التالية لهذه الأعمال:

• الكتب والنشرات وغيرها من الكتابات.

• المحاضرات والخطب والمواعظ.

• المصنفات الدرامية أو علني.

• المقطوعات الموسيقية مع أو بدون كلمات؛

• المصنفات السينمائية التي هي أعمال مندمجة يتم التعبير عنها بعملية مشابهة للتصوير السينمائي.

• أعمال الرسم والتصوير والعمارة والنحت والحفر والطباعة الحجرية.

• المصنفات الفوتوغرافية التي هي أعمال مندمجة يتم التعبير عنها بعملية مشابهة للتصوير الفوتوغرافي.

• أعمال الفن التطبيقي.

• الرسوم التوضيحية والخرائط والخطط والرسوم التخطيطية والأعمال ثلاثية الأبعاد المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو الهندسة المعمارية أو العلوم.

• "الترجمات والتكييفات وترتيبات الموسيقى وغيرها من التعديلات للعمل الأدبي أو الفني" ، والتي "يجب حمايتها كأعمال أصلية دون المساس بحقوق النشر في العمل الأصلي "؛ و

• "مجموعات الأعمال الأدبية أو الفنية مثل الموسوعات والمختارات التي ، بسبب اختيار محتوياتها وترتيبها ، تشكل إبداعات فكرية" - مرة أخرى ، تنص الاتفاقية على أن هذه "يجب حمايتها على هذا النحو ، دون المساس بحقوق الطبع والنشر في كل عمل من الأعمال التي تشكل جزءًا من هذه المجموعات ".

توفر الدول الأعضاء في اتحاد برن وبعض الدول الأخرى الحماية بموجب قوانين حقوق النشر الخاصة بها لفئات الأعمال المذكورة أعلاه. ومع ذلك ، ليس المقصود من القائمة أن تكون شاملة. الحماية لبعض الفئات مثل التصاميم اختيارية. تحمي قوانين حقوق النشر الوطنية أيضًا طرقًا أو أشكالًا أخرى من التعبير عن المصنفات في المجال الأدبي والعلمي والفني. برامج الكمبيوتر هي مثال جيد لنوع من العمل غير مدرج في القائمة في اتفاقية برن ، ولكنه الآن مؤهل كإنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني بالمعنى المقصود في المادة 2. برامج الكمبيوتر محمية بموجب حقوق النشر قوانين عدد من البلدان وكذلك بموجب معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (1996) (WCT).

برنامج الكمبيوتر هو مجموعة من التعليمات التي تتحكم في عمليات الكمبيوتر لتمكينه من أداء مهمة معينة ، مثل تخزين المعلومات واسترجاعها.

1-البراءة الإختراع

1-1-التعريف

براءة الاختراع هي حق حصري يمنح للاختراع - منتج أو عملية توفر طريقة جديدة لفعل شيء ما ، أو تقدم حلاً تقنيًا جديدًا لمشكلة ما. توفر البراءة لأصحاب البراءات الحماية لاختراعاتهم. تُمنح الحماية لفترة محدودة ، عمومًا 20 عامًا.

براءات الاختراع ضرورية لانها توفر حوافز للأفراد من خلال الاعتراف بإبداعهم وتقديم إمكانية مكافأة مادية لاختراعاتهم القابلة للتسويق. تشجع هذه الحوافز الابتكار ، والذي بدوره يعزز جودة الحياة البشرية.

1-2-حماية البراءة

تعني حماية براءات الاختراع أنه لا يمكن صنع الاختراع أو استخدامه أو توزيعه أو بيعه تجاريًا بدون موافقة مالك البراءة. عادة ما يتم تطبيق حقوق براءات الاختراع في المحاكم التي تمتلك ، في معظم الأنظمة ، السلطة لوقف التعدي على براءات الاختراع. على العكس من ذلك ، يمكن للمحكمة أن تعلن أن البراءة غير صالحة عند الطعن الناجح من قبل طرف ثالث.

1-3-حقوق اصحاب البراءات

يحق لمالك البراءة أن يقرر من يمكنه - أو لا - يستخدم الاختراع المحمي ببراءة اختراع للفترة التي تتم حمايتها خلالها. يجوز لمالكي براءات الاختراع منح الإذن أو الترخيص لأطراف أخرى باستخدام اختراعاتهم بشروط متفق عليها بشكل متبادل.

يجوز للمالكين أيضًا بيع حقوق الاختراع الخاصة بهم إلى شخص آخر ، والذي يصبح بعد ذلك المالك الجديد لبراءة الاختراع. بمجرد انتهاء صلاحية البراءة ، تنتهي الحماية ويدخل الاختراع إلى الملك العام. يُعرف هذا أيضًا بأنه أصبح خارج البراءة ، مما يعني أن المالك لم يعد يمتلك حقوقًا حصرية للاختراع ، ويصبح متاحًا للاستغلال التجاري من قبل الآخرين.

1-4-تسجيل البراءات

تمنح البراءات مكاتب البراءات الوطنية أو المكاتب الإقليمية التي تقوم بأعمال الفحص لمجموعة من البلدان - على سبيل المثال ، المكتب الأوروبي للبراءات (EPO) والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI). بموجب هذه النظم الإقليمية ، يطلب مقدم الطلب حماية الاختراع في بلد واحد أو أكثر ، وتقرر كل دولة ما إذا كانت ستقدم حماية براءات الاختراع داخل حدودها. تنص معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) التي تديرها الويبو على إيداع طلب براءة دولي واحد له نفس تأثير الطلبات الوطنية المودعة في البلدان المعينة. يجوز لمقدم طلب الحماية تقديم طلب واحد وطلب الحماية في أكبر عدد من الدول الموقعة حسب الحاجة.

2- العلامات التجارية

تعريف

العلامة التجارية هي علامة مميزة تحدد سلعًا أو خدمات معينة أنتجها أو قدمها فرد أو شركة.

يعود أصله إلى العصور القديمة عندما قام الحرفيون بإعادة إنتاج توقيعاتهم ، أو "علاماتهم" ، على أعمالهم الفنية أو منتجات ذات طبيعة عملية أو عملية. على مر السنين ، تطورت هذه العلامات إلى نظام اليوم وهو سجيل وحماية العلامات التجارية. يساعد النظام المستهلكين على تحديد وشراء منتج أو خدمة بناءً على ما إذا كانت خصائصه وجودته - كما هو مبين في علامته التجارية الفريدة - تلبي احتياجاتهم.

فائدة العلامات التجارية

تضمن حماية العلامات التجارية أن يكون لمالكي العلامات الحق الحصري في استخدامها لتحديد السلع أو الخدمات ، أو تخويل الآخرين لاستخدامها مقابل الدفع. تختلف فترة الحماية ، ولكن يمكن تجديد العلامة التجارية إلى أجل غير مسمى عند دفع الرسوم المقابلة. يتم تطبيق حماية العلامات التجارية بشكل قانوني من قبل المحاكم التي تتمتع ، في معظم الأنظمة ، بالسلطة لوقف التعدي على العلامات التجارية. بالمعنى الأوسع ، تعزز العلامات التجارية المبادرة والمشاريع في جميع أنحاء العالم من خلال مكافأة أصحابها بتقدير وربح مالي. تعيق حماية العلامات التجارية أيضًا جهود المنافسين غير العادلين ، مثل المزيفين ، لاستخدام علامات مميزة مماثلة لتسويق منتجات أو خدمات أدنى أو مختلفة.

انواع العلامات التجارية التي يتم تسجيلها

قد تكون العلامات التجارية كلمة أو مجموعة من الكلمات والحروف والأرقام. قد تتكون من رسومات أو رموز أو علامات ثلاثية الأبعاد ، مثل شكل البضائع وتعبئتها. في بعض البلدان ، قد يتم تسجيل العلامات غير التقليدية لتمييز السمات مثل الصور المجسمة والحركة واللون والعلامات غير المرئية (الصوت أو الرائحة أو الذوق).

بالإضافة إلى تحديد المصدر التجاري للسلع أو الخدمات ، توجد أيضًا العديد من فئات العلامات التجارية الأخرى. العلامات الجماعية مملوكة لجمعية يستخدمها أعضاؤها للإشارة إلى منتجات بمستوى معين من الجودة ويوافقون على الالتزام بالمتطلبات المحددة التي وضعتها الجمعية. قد تمثل هذه الجمعيات ، على سبيل المثال ، المحاسبين أو المهندسين أو المهندسين المعماريين. يتم منح علامات الاعتماد للامتثال لمعايير محددة ولكنها لا تقتصر على أي عضوية.

خطوات وكيفية تسجيل العلامات التجارية

أولاً ، يجب إيداع طلب تسجيل علامة تجارية لدى مكتب العلامات التجارية الوطني أو الإقليمي المناسب. يجب أن يحتوي الطلب على استنساخ واضح للعلامة المقدمة للتسجيل ، بما في ذلك أي ألوان أو نماذج أو ميزات ثلاثية الأبعاد. يجب أن تحتوي أيضًا على قائمة بالسلع أو الخدمات التي ستنطبق عليها العلامة. يجب أن تستوفي العلامة شروطًا معينة حتى تكون محمية كعلامة تجارية أو نوع آخر من العلامات.

يجب أن تكون مميزة ، بحيث يمكن للمستهلكين تمييزها عن العلامات التجارية التي تحدد المنتجات الأخرى ، وكذلك تحديد منتج معين معها. يجب ألا تضلل العملاء أو تخدعهم أو تنتهك النظام العام أو الآداب العامة.

3- المؤشرات الجغرافية

المؤشر الجغرافي هو علامة تستخدم على السلع التي لها منشأ جغرافي محدد ولها صفات أو سمعة بسبب مكان المنشأ. في الغالب ، يتكون المؤشر الجغرافي من اسم مكان منشأ البضاعة. تتميز المنتجات الزراعية عادة بصفات مستمدة من

مكان إنتاجها وتتأثر بعوامل جغرافية محلية محددة ، مثل المناخ والتربة. مسألة ما إذا كانت الإشارة تعمل كمؤشر جغرافي هي مسألة تتعلق بالقانون الوطني وإدراك المستهلك.

يمكن استخدام المؤشرات الجغرافية لمجموعة واسعة من المنتجات الزراعية ، على سبيل المثال ، "توسكانا" لزيت الزيتون المنتج في منطقة معينة من إيطاليا ، أو "Roquefort" للجبن المنتج في تلك المنطقة من فرنسا.

لا يقتصر استخدام البيانات الجغرافية على المنتجات الزراعية. قد يسلطون أيضًا الضوء على صفات معينة للمنتج بسبب عوامل بشرية موجودة في مكان منشأ المنتج ، مثل مهارات التصنيع والتقاليد المحددة. ومكان المنشأ قد تكون قرية أو بلدة أو منطقة أو دولة. ومن الأمثلة على ذلك الأخيرة "سويسرا" أو "السويسرية" ، التي يُنظر إليها على أنها مؤشر جغرافي في العديد من البلدان للمنتجات المصنوعة في سويسرا ، وخاصة الساعات.

حماية المؤشرات الجغرافية

تتم حماية المؤشرات الجغرافية وفقًا للقوانين الوطنية وبموجب مجموعة واسعة من المفاهيم ، مثل القوانين ضد المنافسة غير العادلة ، وقوانين حماية المستهلك ، وقوانين حماية علامات التصديق أو القوانين الخاصة لحماية المؤشرات الجغرافية أو تسميات المنشأ. في الجوهر ، لا يجوز للأطراف غير المصرح لها استخدام المؤشرات الجغرافية إذا كان من المحتمل أن يؤدي هذا الاستخدام إلى تضليل الجمهور فيما يتعلق بالمنشأ الحقيقي للمنتج. تتراوح العقوبات المطبقة بين أوامر المحكمة التي تمنع الاستخدام غير المصرح به ودفع التعويضات والغرامات أو ، في الحالات الخطيرة ، السجن.

4-الرسوم والنماذج الصناعية

التعريف

التصميمات الصناعية هي التي تجعل المنتجات جذابة وبالتالي ، فإنها تضيف إلى القيمة التجارية للمنتج وتزيد من إمكانية تسويقه.

الحماية

عندما يكون التصميم الصناعي محميًا ، فإن المالك - الشخص أو الكيان الذي سجل التصميم - يضمن له حقًا حصريًا وحماية ضد النسخ غير المصرح به أو التقليد للتصميم من قبل أطراف ثالثة. وهذا يساعد على ضمان عائد عادل على الاستثمار. كما أن نظام الحماية الفعال يفيد المستهلكين والجمهور عمومًا ، من خلال تعزيز المنافسة العادلة والممارسات التجارية النزيهة ، وتشجيع الإبداع والترويج لمنتجات أكثر جمالية.

تساعد حماية الرسوم والنماذج الصناعية على تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الإبداع في قطاعي الصناعة والتصنيع ، وكذلك في الفنون والحرف التقليدية. تساهم التصاميم في توسيع النشاط التجاري وتصدير المنتجات الوطنية.

تسجيل النماذج الصناعية

في معظم البلدان ، يجب تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية من أجل حمايتها بموجب قانون الرسوم والنماذج الصناعية. كقاعدة ، ليكون التسجيل قابلاً للتسجيل ، يجب أن يكون التصميم "جديدًا" أو "أصليًا". البلدان لديها تعريفات مختلفة لهذه الشروط ، فضلا عن الاختلافات في عملية التسجيل نفسها. بشكل عام ، تعني كلمة "جديد" أنه لا يوجد تصميم مماثل أو متشابه جدًا. بمجرد تسجيل التصميم ، يتم إصدار شهادة التسجيل. بعد ذلك ، تكون مدة الحماية الممنوحة عمومًا خمس سنوات ، مع إمكانية التجديد مرة أخرى ، في معظم الحالات لمدة تصل إلى 15 عامًا.

المحاضرة الثالثة : اقسام الملكية الفكرية

تنقسم الملكية الفكرية عادة إلى فرعين ، هما الملكية الصناعية وحقوق المؤلف

1-الملكية الصناعية

تتخذ الملكية الصناعية مجموعة من الأشكال ، بما في ذلك براءات الاختراع والاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية (الإبداعات الجمالية المتعلقة بمظهر المنتجات الصناعية) والعلامات التجارية وعلامات الخدمة وتصميمات الدوائر المتكاملة والأسماء التجارية والتسميات والبيانات الجغرافية والحماية من المنافسة غير العادلة.

2-حقوق المؤلف

يتعلق حق المؤلف بالإبداعات الأدبية والفنية ، مثل الكتب والموسيقى واللوحات والمنحوتات والأفلام والأعمال القائمة على التكنولوجيا (مثل برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات الإلكترونية). في لغات معينة ، يُشار إلى حقوق النشر باسم حقوق المؤلفين. على الرغم من أن القانون الدولي قد أحدث بعض التقارب ، إلا أن هذا التمييز يعكس اختلافًا تاريخيًا في تطور هذه الحقوق لا يزال ينعكس في العديد من أنظمة حق المؤلف.

يشير التعبير عن حقوق التأليف والنشر إلى عمل نسخ عمل أصلي يمكن ، فيما يتعلق بالإبداعات الأدبية والفنية ، أن يتم فقط من قبل المؤلف أو بإذن المؤلف. تشير حقوق مؤلفي التعبير إلى مؤلف

المصنف الفني ، مؤلفه ، مما يؤكد على أنه ، كما هو معترف به في معظم القوانين ، للمؤلفين حقوقًا معينة في إبداعاتهم لا يمكنهم سوى ممارستها ، والتي غالبًا ما يشار إليها باسم الحقوق المعنوية ، مثل الحق في منع النسخ المشوهة للمصنف. يمكن ممارسة حقوق أخرى ، مثل الحق في النسخ ، من قبل أطراف ثالثة بإذن المؤلف ، على سبيل المثال ، من قبل ناشر يحصل على ترخيص بهذا المعنى من المؤلف.

3-<u>التمييز بينهما</u>

بينما توجد أنواع أخرى من الملكية الفكرية أيضًا ، من المفيد في هذه المرحلة التفكير في التمييز بين الملكية الصناعية وحقوق المؤلف من حيث الاختلاف الأساسي بين الاختراعات والمصنفات الأدبية أو الفنية.

- يمكن تعريف الاختراعات بالمعنى القانوني على أنها حلول جديدة للمشاكل التقنية. وهذه الحلول الجديدة هي أفكار ومحمية على هذا النحو. لا تتطلب حماية الاختراعات بموجب قانون براءات الاختراع تمثيل الاختراع بشكل مادي. وبالتالي ، فإن الحماية الممنوحة للمخترعين هي الحماية ضد أي استخدام للاختراع دون إذن من المالك. حتى المخترع الذي ابتكر بشكل مستقل شيئًا تم اختراعه بالفعل ، دون نسخ عمل المخترع الأول أو إدراكه ، يجب أن يحصل على إذن من أجل استغلال الاختراع اللاحق.
- يتعلق حق المؤلف بالإبداعات الأدبية والفنية ، مثل الكتب والموسيقى واللوحات والمنحوتات والأفلام والأعمال القائمة على التكنولوجيا (مثل برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات الإلكترونية).
- على عكس حماية الاختراعات ، يحمي قانون حق المؤلف والمفهوم المرتبط بالحقوق المجاورة أو المجاورة فقط شكل التعبير عن الأفكار ، وليس الأفكار نفسها. تعتبر الأعمال المحمية بحقوق التأليف والنشر خلاقة فيما يتعلق باختيار وترتيب وسيط التعبير مثل الكلمات والملاحظات الموسيقية والألوان والأشكال.

- تحمي حقوق الطبع والنشر مالك حقوق الملكية الحصرية ضد أولئك الذين ينسخون أو يأخذون ويستخدمون الشكل المعين الذي تم التعبير عن العمل الأصلي به. من الممكن

للمؤلفين والمبدعين إنشاء عمل ولديه حقوق واستغلال عمل مشابه جدًا لإنشاء مؤلف أو منشئ آخر دون انتهاك حقوق النشر ، طالما لم يتم نسخ عمل مؤلف أو منشئ آخر.

- من هذا الاختلاف الأساسي بين الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية ، يترتب على ذلك أن الحماية القانونية المقدمة لكل منها تختلف أيضًا. نظرًا لأن حماية الاختراعات تعطي حق الاحتكار في استغلال فكرة ، فإن هذه الحماية قصيرة المدة - عادةً حوالي 20 عامًا. يجب أيضًا تعريف حقيقة حماية الاختراع للجمهور. يتضمن هذا إصدار إشعار رسمي بأن اختراعًا محددًا وموصوفًا بالكامل هو ملك لمالك محدد لعدد محدد من السنوات. بمعنى آخر ، يجب الكشف عن الاختراع المحمي بشكل علني في سجل رسمي.

- وعلى النقيض من ذلك ، فإن الحماية القانونية للمصنفات الأدبية والفنية بموجب حق المؤلف تمنع الاستخدام غير المصرح به لتعبيرات الأفكار. هذا أحد الأسباب التي تجعل مدة حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة أطول بكثير من براءات الاختراع. يمكن أن يكون قانون حقوق النشر - وفي معظم البلدان - مجرد إعلان ، أي قد ينص القانون على أن مؤلف العمل الأصلي له الحق في منع الأشخاص الآخرين من نسخ العمل أو استخدامه. وبالتالي يعتبر العمل الذي تم إنشاؤه محميًا بمجرد وجوده ، ولا يلزم وجود سجل عام للمصنفات المحمية بحقوق التأليف والنشر. مطلوب أي إجراءات أو إجراءات رسمية للمؤلف أو المبدع.

<u>المحاضرو الرابعة : حقوق محمية بموجب حقوق المؤلف والنشر : الحقوق الإقتصادية</u>

حقوق المؤلف تحمي نوعين من الحقوق. تسمح الحقوق الاقتصادية لأصحاب الحقوق بجني مكافأة مالية من استخدام الآخرين لأعمالهم. تسمح الحقوق المعنوية للمؤلفين والمبدعين باتخاذ إجراءات معينة للحفاظ على ارتباطهم بعملهم وحمايته. قد يكون المؤلف أو المبدع هو مالك الحقوق المالية أو قد يتم نقل هذه الحقوق إلى واحد أو أكثر من مالكي حقوق الطبع والنشر. العديد من البلدان لا تسمح بنقل الحقوق المعنوية.

تسمح الحقوق الاقتصادية لأصحاب الحقوق بجني مكافأة مالية من استخدام الآخرين لأعمالهم. الحقوق المعنوية تسمح للمؤلفين والمبدعين لاتخاذ إجراءات معينة للحفاظ على ارتباطهم بعملهم وحمايته.

1-**الحقوق الإقتصادية**

مع أي نوع من الممتلكات ، قد يقرر مالكها كيفية استخدامها ، ولا يمكن للآخرين استخدامها بشكل قانوني إلا إذا حصلوا على إذن المالك ، غالبًا من خلال ترخيص. ومع ذلك ، يجب أن يحترم استخدام المالك للممتلكات الحقوق والمصالح المعترف بها قانونًا لأعضاء المجتمع الآخرين. لذلك يجوز لمالك العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر تحديد كيفية استخدام العمل ، وقد يمنع الآخرين من استخدامه دون إذن.

تمنح القوانين الوطنية عادةً مالكي حقوق الطبع والنشر حقوقًا حصرية للسماح لأطراف ثالثة باستخدام أعمالهم ، مع مراعاة الحقوق والمصالح المعترف بها قانونًا للآخرين.

تنص معظم قوانين حقوق النشر على أن المؤلفين أو غيرهم من مالكي الحقوق لهم الحق في التصريح أو منع بعض الأعمال المتعلقة بالعمل. يمكن لمالكي الحقوق أن يرخصوا أو يمنعوا:

• نسخ المصنف بأشكال مختلفة مثل المطبوعات أو التسجيلات الصوتية.

• توزيع نسخ من العمل.

• الأداء العلني للعمل.

• إذاعة العمل أو نقله بطريقة أخرى إلى الجمهور.

• ترجمة العمل إلى لغات أخرى. و

• تكييف العمل مثل تحويل الرواية إلى سيناريو.

1-1- **حقوق النسخ والتوزيع والتأجير والاستيراد**

إن حق مالكي حقوق النشر في منع الآخرين من نسخ أعمالهم دون إذن هو أبسط الحقوق المحمية بموجب تشريعات حقوق النشر. إن الحق في التحكم في عملية الاستنساخ - سواء كان ذلك استنساخ كتب من قبل ناشر أو صنع منتج قياسي لأقراص مدمجة تحتوي على عروض مسجلة للمصنفات الموسيقية - هو الأساس القانوني للعديد من أشكال استغلال المصنفات المحمية.

حقوق أخرى معترف بها في القوانين الوطنية من أجل ضمان احترام هذا الحق الأساسي في الاستنساخ. تتضمن العديد من القوانين الحق في التصريح بتوزيع نسخ المصنفات.

سيكون حق الاستنساخ ذا قيمة اقتصادية قليلة إذا لم يتمكن مالكو حقوق الطبع والمؤلف من التحكم في توزيع نسخ أعمالهم التي تمت بموافقتهم. ينتهي حق التوزيع عادةً عند البيع أو النقل الأول لملكية نسخة مادية معينة. وهذا يعني ، على سبيل المثال ، أنه عندما يقوم مالك حقوق الطبع والنشر لكتاب ببيع أو نقل ملكية نسخة من الكتاب بطريقة أخرى ، يجوز لمالك تلك النسخة التخلي عن الكتاب أو حتى إعادة بيعه دون الحصول على إذن إضافي من مالك حقوق الطبع والنشر. مسألة تطبيق هذا المفهوم على الملفات الرقمية قيد النظر في مختلف النظم القانونية الوطنية.

هناك حق آخر يكتسب اعترافًا متزايدًا ، وهو مدرج في الويبو ، وهو الحق في السماح بتأجير نسخ من فئات معينة من الأعمال ، مثل الأعمال الموسيقية في التسجيلات الصوتية ، والمصنفات السمعية البصرية وبرامج الكمبيوتر. أصبح هذا ضروريًا لمنع إساءة استخدام حق مالك حقوق الطبع والنشر في الاستنساخ عندما سهلت التطورات التكنولوجية على عملاء متجر التأجير نسخ هذه الأعمال. أخيرًا ، تتضمن بعض قوانين حقوق النشر الحق في التحكم في استيراد النسخ كوسيلة لمنع تآكل مبدأ الإقليمية لحقوق النشر. يستند الحق إلى فرضية أن المصالح الاقتصادية المشروعة لأصحاب حقوق الطبع والنشر ستتعرض للخطر إذا لم يتمكنوا من ممارسة حقوقهم في الاستنساخ والتوزيع على أساس إقليمي. تخضع بعض أشكال استنساخ العمل للإعفاءات من القاعدة العامة ، لأنها لا تتطلب إذن مالك الحق. تُعرف هذه الإعفاءات بالتقييدات أو الاستثناءات للحقوق

2-1- **حقوق الأداء العام والبث والنقل للجمهور والإتاحة للجمهور**

يعتبر الأداء العام بموجب العديد من القوانين الوطنية ليشمل أي أداء لعمل في مكان يكون فيه الجمهور حاضرًا أو يمكن أن يكون موجودًا ، أو في مكان غير مفتوح للجمهور ولكن حيث يوجد عدد كبير من الأشخاص خارج الدائرة العادية لمكان ما.. يمنح الحق في الأداء العام المؤلف أو غيره من أصحاب حقوق الطبع والنشر التصريح بتقديم عروض حية لعمل ما ، مثل مسرحية في مسرح أو أداء أوركسترا سيمفونية في قاعة موسيقية. يشمل الأداء العام أيضًا الأداء عن طريق التسجيل. وبالتالي ، يُعتبر العمل

الموسيقي مؤدى بشكل علني عندما يتم تشغيل تسجيل صوتي لذلك العمل ، أو تسجيل صوتي ، عبر معدات تكبير ، على سبيل المثال في صالة رقص أو مركز تسوق.

يشمل حق البث الإرسال للاستقبال العام للأصوات أو الصور والأصوات بالوسائل اللاسلكية سواء بالراديو أو التلفزيون أو الأقمار الصناعية. عندما يتم توصيل عمل للجمهور ، يتم توزيع الإشارة بوسائل سلكية أو لاسلكية للاستقبال فقط من قبل الأشخاص الذين يمتلكون المعدات اللازمة لفك تشفير الإشارة. يعد الإرسال الكبلي مثالاً على الاتصال للجمهور.

بموجب اتفاقية برن ، يتمتع المؤلفون بالحق الاستئثاري في التصريح بالأداء العام ، وبث أعمالهم ونقلها إلى الجمهور. بموجب بعض القوانين الوطنية ، يتم استبدال الحق الاستئثاري للمؤلف أو غيره من أصحاب الحق في الإذن بالبث ، في ظروف معينة ، بالحق في مكافأة عادلة ، على الرغم من أن هذا النوع من القيود على حق البث أصبح أقل شيوعًا. في السنوات الأخيرة ، كانت حقوق البث والأداء العام ونقل الجمهور موضوع نقاش كبير. ظهرت أسئلة جديدة نتيجة للتطورات التكنولوجية ، ولا سيما التقنيات الرقمية ، التي أدخلت اتصالات تفاعلية تمكن المستخدمين من اختيار الأعمال التي سيتم تسليمها إلى أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة الأخرى الخاصة بهم. تختلف الآراء حول أي حق يجب تطبيقه على هذا النشاط.

توضح المادة 8 من WCT أنه ينبغي تغطيتها بالحق الحصري ، الذي تصفه المعاهدة بأنه حق المؤلفين في التصريح بإتاحة أعمالهم للجمهور "بطريقة تمكن أفراد الجمهور من الوصول إلى هذه الأعمال من مكان وفي وقت يختارونه بشكل فردي ". معظم القوانين الوطنية تنفذ هذا حق كجزء من حق الاتصال للجمهور ، على الرغم من أن البعض يفعل ذلك كجزء من حق التوزيع.

1-3- **حقوق الترجمة والتكييف**

تتطلب أيضًا ترجمة أو تكييف عمل محمي بموجب حقوق النشر إذنًا من مالك الحق. الترجمة تعني التعبير عن عمل بلغة غير لغة النسخة الأصلية. يُفهم التكيف عمومًا على أنه تعديل عمل لإنشاء عمل آخر ، على سبيل المثال تكييف رواية لصنع فيلم ، أو تعديل عمل لظروف مختلفة من الاستغلال. الترجمات والتعديلات هي نفسها أعمال محمية بموجب حقوق النشر. لنشر ترجمة أو اقتباس ، يجب الحصول على إذن من كل من مالك حقوق النشر في العمل الأصلي ومالك حقوق النشر في الترجمة أو التعديل.

كان نطاق الحق في التكيف موضوع نقاش هام في السنوات الأخيرة بسبب الاحتمالات المتزايدة بشكل كبير لتكييف الأعمال وتحويلها في أشكال رقمية.

باستخدام التقنيات الرقمية ، يمكن للمستخدمين التعامل بسهولة مع النص والصوت والصور لإنشاء محتوى من إنشاء المستخدم. ركزت المناقشة على تحقيق التوازن المناسب بين الحقوق

يتحكم المؤلف في تكامل العمل عن طريق السماح بالتعديلات ، وحقوق المستخدمين في إجراء تغييرات تبدو أنها جزء من الاستخدام العادي للعمل في تنسيق رقمي. تدور بعض الأسئلة حول ما إذا كان يلزم الحصول على إذن من مالك الحق لإنشاء أعمال جديدة تستخدم أجزاء من الأعمال الموجودة مسبقًا ، على سبيل المثال من خلال أخذ العينات أو المزج.

المحاضرة الخامسة : الحقوق المعنوية او الأخلاقية والإستثناءات

1-1-التعريف

تشترط اتفاقية برن ، في المادة 6 مكررًا ، على أعضائها منح المؤلفين الحقوق التالية:

(1) الحق في المطالبة بتأليف العمل (يسمى أحيانًا حق الأبوة أو حق الإسناد) ؛ و

(2) الحق في الاعتراض على أي تشويه أو تعديل للعمل ، أو أي إجراء مهين آخر فيما يتعلق بالعمل ، من شأنه أن يضر بشرف المؤلف أو سمعته (يسمى أحيانًا الحق في النزاهة).

تُعرف هذه الحقوق وغيرها من الحقوق المماثلة الممنوحة في القوانين الوطنية عمومًا بالحقوق المعنوية للمؤلفين. تشترط اتفاقية برن أن تكون هذه الحقوق مستقلة عن الحقوق المالية للمؤلفين.

تُمنح الحقوق المعنوية فقط للمؤلفين الأفراد وفي العديد من القوانين الوطنية تظل مع المؤلفين حتى بعد نقل المؤلفين حقوقهم المالية. وهذا يعني أنه حتى في حالة امتلاك منتج أو ناشر فيلم ، على سبيل المثال ، الحقوق المالية لعمل ما ، في العديد من الولايات القضائية ، يظل المؤلف الفرد يتمتع بحقوق معنوية.

1-2-القيود والإستثناءات على الحقوق

هناك عدة أنواع من التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف

. أولاً ، تم استبعاد فئات معينة من الأعمال من حماية حقوق التأليف والنشر. في بعض البلدان ، تُستثنى المصنفات من الحماية إذا لم يتم إصلاحها بشكل ملموس.

على سبيل المثال ، لن تتم حماية عمل الكوريغرافيا إلا مرة واحدة

تم تدوين الحركات في تدوين رقص أو تسجيلها على شريط فيديو. في بعض البلدان ، يتم استبعاد نصوص القوانين وكذلك قرارات المحاكم والقرارات الإدارية من حماية حق المؤلف.

ثانيًا ، يجوز تنفيذ بعض أعمال الاستغلال المعينة التي تتطلب عادة إذن مالك الحق ، في ظل الظروف المحددة في القانون ، دون إذن المالك. النوعان الأساسيان من التقييدات والاستثناءات في هذه الفئة هما: (أ) الاستخدام المجاني ، الذي لا يحمل أي التزام بتعويض المالك الحق عن استخدام العمل دون إذن ؛ و (ب) التراخيص غير الطوعية (أو الإجبارية) التي تتطلب دفع تعويض لمالك الحق مقابل الاستغلال غير المصرح به.

تتضمن أمثلة الاستخدام المجاني ما يلي:

• الاقتباس من عمل محمي بشرط ذكر مصدر الاقتباس واسم المؤلف وأن مدى الاقتباس يتوافق مع الممارسة العادلة.

• استخدام المصنفات على سبيل التوضيح لأغراض التدريس. و

• استخدام المصنفات لغرض التقارير الإخبارية..

تسمح التراخيص غير الطوعية (الإجبارية) باستخدام المصنفات

في ظروف معينة دون إذن مالك الحق ، ولكن تتطلب دفع تعويض مقابل هذا الاستخدام. تسمى هذه التراخيص بأنها غير طوعية لأنها مسموح بها بموجب القانون ولا تنتج عن ممارسة الحق الحصري لمالك حقوق الطبع والنشر في التصريح بأفعال معينة ، وبالتالي فهي ليست طوعية من جانب مالك حقوق الطبع والنشر. يسمح ترخيصان غير طوعيين معترف بهما في اتفاقية برن بالاستنساخ الآلي للمصنفات الموسيقية والبث الإذاعي. تم إنشاء تراخيص غير طوعية في أنظمة حقوق النشر الوطنية عندما تظهر تقنية جديدة لنشر الأعمال للجمهور ، وتم شرحها بناءً على اهتمام المشرعين الوطنيين بأن أصحاب الحقوق يعيقون أو قد يعيقون تطوير التكنولوجيا الجديدة من خلال رفض لترخيص استخدام أعمالهم.

بمجرد اعتماد هذه التراخيص تظل في بعض الأحيان في القانون حتى بعد التكنولوجيا كان في مكانه لسنوات عديدة. في بعض البلدان ، توجد بدائل فعالة الآن لإتاحة المصنفات للجمهور بناءً على إذن مالكي الحقوق ، بما في ذلك من خلال الإدارة الجماعية للحقوق.

3-1-**مدة حقوق التأليف والنشر**

حماية حقوق التأليف والنشر لا تستمر إلى أجل غير مسمى. تنص قوانين حقوق النشر على فترة زمنية تكون خلالها حقوق مالك حقوق الطبع والنشر موجودة ويمكن استغلالها. تبدأ فترة أو مدّة حق المؤلف من لحظة إنشاء العمل أو ، بموجب بعض القوانين الوطنية ، عندما يتم التعبير عنه أو "تثبيته" في شكل ملموس. تستمر حماية حقوق النشر بشكل عام حتى وقت معين بعد وفاة المؤلف. والغرض من هذا الحكم في القانون هو تمكين ورثة المؤلف من الاستفادة اقتصاديًا من استغلال المصنف حتى بعد وفاة المؤلف. تستمر الحقوق المعنوية في بعض البلدان إلى الأبد بعد انتهاء مدة الحقوق الاقتصادية.

في البلدان الأطراف في اتفاقية برن وبعض البلدان الأخرى ، تكون مدة حقوق الطبع والنشر المنصوص عليها في القانون الوطني ، كقاعدة عامة ، هي عمر المؤلف بالإضافة إلى ما لا يقل عن 50 عامًا بعد وفاة المؤلف. هناك اتجاه في عدد من البلدان لإطالة مدة حقوق الطبع والنشر حتى عمر المؤلف بالإضافة إلى 70 عامًا بعد وفاة المؤلف. اتفاقية برن والعديد من القوانين الوطنية أيضًا

تحديد فترات الحماية لأعمال مثل الأعمال المجهولة المصدر ، وبعد وفاتها ، والتصوير السينمائي حيث لا يمكن تحديد المدة على حياة مؤلف فردي. الأعمال التي لم تعد خاضعة لحماية حقوق التأليف والنشر تدخل المجال العام.

المحاضرة السادسة : الحقوق المجاورة

تعريف :

الحقوق المجاورة ، يشار إليها أيضًا باسم الحقوق المجاورة ، تحمي المصالح القانونية لبعض الأشخاص والكيانات القانونية التي تساهم في إتاحة المصنفات للجمهور أو التي تنتج موضوعًا والتي ، بالرغم من

كونها غير مؤهلة كأعمال بموجب أنظمة حق المؤلف في جميع البلدان ، إلا أنها تحتوي على إبداع كافٍ أو مهارة تقنية وتنظيمية لتبرير الاعتراف بحق الملكية الشبيه بحق المؤلف.

يرى قانون الحقوق المجاورة أن المنتجات الناتجة عن أنشطة هؤلاء الأشخاص والكيانات تستحق الحماية القانونية لأنها تتعلق بحماية المصنفات المؤلفة بموجب حقوق النشر. ومع ذلك ، توضح بعض القوانين أن ممارسة الحقوق المجاورة يجب أن تترك بلا مساس ، ولا تؤثر بأي شكل من الأشكال على حماية حقوق النشر. تقليديا ، كانت الحقوق المجاورة تمنح لثلاث فئات من المستفيدين:

• المؤدون.

• منتجي التسجيلات الصوتية (أيضا

يشار إليها باسم التسجيلات الصوتية) ؛ و

• هيئات البث....

يتم الاعتراف بحقوق فناني الأداء لأن تدخلهم الإبداعي ضروري لإعطاء الحياة ، على سبيل المثال ، للأفلام أو الأعمال الموسيقية والدرامية والرقصية ، ولأن لديهم مصلحة مبررة في الحماية القانونية لتفسيراتهم الفردية. يتم الاعتراف بحقوق منتجي التسجيلات الصوتية لأن مواردهم الإبداعية والمالية والتنظيمية ضرورية لعمل تسجيلات صوتية ، غالبًا ما تستند إلى المصنفات الموسيقية ، ومتاحة للجمهور في شكل تجاري ، وبسبب مصلحتهم المشروعة في الحصول على الموارد القانونية اللازمة لذلك. اتخاذ إجراءات ضد الاستخدامات غير المصرح بها - سواء كان ذلك من صنع وتوزيع نسخ غير مصرح بها (قرصنة) أو البث غير المصرح به أو نقل تسجيلاتهم الصوتية للجمهور. وبالمثل ، فإن حقوق هيئات البث معترف بها بسبب دورها في إتاحة المصنفات للجمهور ، وفي ضوء مصلحتها المبررة في التحكم في إرسال وإعادة إرسال بثها.

2-**<u>المعاهدات</u>**

كانت الاستجابة الدولية المنظمة الأولى للحاجة إلى الحماية القانونية لهذه الفئات الثلاث من الحقوق ذات الصلة هي إبرام الاتفاقية الدولية لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية ومنظمات البث (اتفاقية روما) في عام 1961. في حين أن معظم الاتفاقيات الدولية تتبع في أعقاب التشريعات الوطنية

وتهدف إلى تجميع القوانين القائمة ، فإن اتفاقية روما كانت كذلك محاولة لوضع لوائح دولية في مجال كان يوجد فيه القليل من القوانين الوطنية في ذلك الوقت. وهذا يعني أنه يتعين على معظم الدول صياغة قوانين وسنّها قبل أن تتمكن من الانضمام إلى الاتفاقية.

اليوم ، هناك رأي واسع الانتشار مفاده أن اتفاقية روما عفا عليها الزمن وبحاجة إلى مراجعة أو استبدال بمجموعة جديدة من القواعد في مجال الحقوق المجاورة ، على الرغم من أن الاتفاقية كانت الأساس لإدراج أحكام بشأن الحقوق. من فناني الأداء والمنتجين التسجيلات الصوتية وهيئات البث في اتفاق تريبس.

بالنسبة لفئتين من فئات المستفيدين ، تتوفر الحماية المحدثة الآن من خلال معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (WPPT) ، المعتمدة في عام 1996 مع معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف. (يشار إلى الاثنتين في بعض الأحيان بشكل جماعي باسم معاهدات الإنترنت) ، ومعاهدة بكين بشأن الأداء السمعي البصري (بكين المعاهدة) (تم تبنيها عام 2012 ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد). تتواصل المناقشات في لجنة الويبو الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بشأن معاهدة جديدة بشأن حقوق هيئات البث.

3-الحقوق الممنوحة

الحقوق الممنوحة في القوانين الوطنية للأنواع الثلاثة من المستفيدين من الحقوق المجاورة على أساس هذه المعاهدات هي بشكل عام على النحو التالي (على الرغم من أنه لا يجوز منح جميع الحقوق بموجب نفس القانون):

• يحق لفناني الأداء منع تثبيت (تسجيل) عروضهم الحية وبثها ونقلها إلى الجمهور دون موافقتهم ، كما يحق لهم منع إعادة إنتاج تثبيتات أدائهم في ظل ظروف معينة.

قد تكون الحقوق المتعلقة بالبث والنقل إلى الجمهور في شكل مكافأة عادلة وليس حقًا في المنع

• لمنتجي التسجيلات الصوتية الحق في التصريح أو حظر إعادة إنتاج واستيراد وتوزيع تسجيلاتهم الصوتية ونسخها ، والحق في مكافأة عادلة على إذاعة وتوصيل تسجيلاتهم الصوتية للجمهور.

• يحق لهيئات البث الإذن أو منع إعادة البث وتثبيت واستنساخ برامجها الإذاعية.

بموجب بعض القوانين ، يتم منح حقوق إضافية. على سبيل المثال ، في عدد متزايد من البلدان ، يُمنح حق التأجير لمنتجي التسجيلات الصوتية فيما يتعلق بالتسجيلات الصوتية وفناني الأداء فيما يتعلق بالمصنفات السمعية البصرية. تمنح بعض الدول أيضًا حقوقًا محددة فيما يتعلق بالإرسال الكبلي. وبالمثل يُمنح منتجو التسجيلات الصوتية في معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (وكذلك أي أصحاب حقوق آخرين في التسجيلات الصوتية بموجب القانون الوطني) حق التأجير. عندما تدخل معاهدة بيجين حيز التنفيذ ، فإن حق الإيجار سوف يمتد إلى فناني الأداء فيما يتعلق بأدائهم السمعي البصري.

كما في حالة حق المؤلف ، تحتوي معاهدات الحقوق المجاورة والقوانين الوطنية على قيود واستثناءات للحقوق المجاورة. تسمح هذه القيود باستخدام العروض المحمية والتسجيلات الصوتية و البث ، على سبيل المثال ، للتدريس أو البحث العلمي أو الاستخدام الخاص ، واستخدام مقتطفات قصيرة للإبلاغ عن الأحداث الجارية. بعض تسمح البلدان بنفس أنواع القيود على الحقوق المجاورة كما تنص قوانينها فيما يتعلق بحقوق النشر ، بما في ذلك إمكانية الحصول على تراخيص غير طوعية. وبموجب معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ، يجب أن تقتصر هذه التقييدات والاستثناءات على بعض الحالات الخاصة التي لا تتعارض مع الاستخدام العادي لأداء الأداء في التسجيلات الصوتية ولا تضر بشكل غير معقول بالمصالح المشروعة لفناني الأداء أو المنتجين.

4-<u>مدة الحماية للحقوق المجاورة</u>

مدة حماية الحقوق المجاورة بموجب اتفاقية روما هي 20 سنة من نهاية العام الذي: (أ) يتم التسجيل ، في حالة التسجيلات الصوتية وعروض الأداء المدرجة في التسجيلات الصوتية ؛ (ب) تم الأداء في حالة العروض غير المدرجة في التسجيلات الصوتية ؛ أو (ج) حدث البث من أجل البث.

وبموجب اتفاق تريبس ، يجب حماية حقوق هيئات البث لمدة 20 عامًا من تاريخ البث. ولكن في اتفاق تريبس ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ، يجب حماية حقوق فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية لمدة 50 عامًا من تاريخ التثبيت أو الأداء. معاهدة بيجين ، عند دخولها حيز التنفيذ ، سوف تنص أيضًا على مدة حماية 50 سنة.

فيما يتعلق بالإنفاذ ، فإن سبل الانتصاف من التعدي أو انتهاك الحقوق المجاورة تشبه بشكل عام تلك المتاحة لأصحاب حقوق الطبع والنشر كما هو موضح أعلاه ، وهي بالتحديد: التدابير التحفظية أو

المؤقتة ؛ سبل الانتصاف المدنية؛ عقوبات جنائية تدابير حدودية؛ والتدابير والتعويضات والعقوبات ضد التجاوزات فيما يتعلق بالأجهزة التقنية ومعلومات إدارة الحقوق.

المحاضرة السابعة : الفوائد للدول النامية

وأخيراً ، ينبغي الإشارة إلى العلاقة بين حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة ومصالح البلدان النامية. تمتلك العديد من البلدان النامية صناعات ثقافية وإبداعية نابضة بالحياة ومزدهرة في كل شيء من الموسيقى إلى الفنون المرئية وألعاب الفيديو والأفلام. أظهرت دراسات المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن الثقافة والصناعات الإبداعية تساهم بشكل كبير في اقتصادات البلدان النامية. بدون حماية حقوق النشر والحقوق المجاورة ، لن تبقى الفوائد الاقتصادية من هذه الأعمال دائمًا في الدولة التي توجد فيها أو تعود إليها نشأوا. لذلك ، فإن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة تخدم الهدف المزدوج المتمثل في الحفاظ على الثقافة الوطنية وتنميتها وتوفير وسيلة للاستغلال التجاري في الأسواق الوطنية والدولية.

يتجاوز اهتمام البلدان النامية بحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة تطوير الصناعات الثقافية المحلية إلى مجال التجارة الدولية والتنمية. يرتبط مدى حماية الدولة لحقوق الملكية الفكرية ارتباطًا وثيقًا بإمكانية ذلك البلد في الاستفادة من التوسع السريع في التجارة الدولية في السلع والخدمات المحمية بهذه الحقوق. إلى عن على

على سبيل المثال ، يؤدي تقارب الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية للكمبيوتر إلى الاستثمار الدولي في العديد من قطاعات اقتصادات البلدان النامية ، بما في ذلك الملكية الفكرية. وهكذا أصبحت حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة جزءًا من صورة أكبر بكثير: فهي شرط مسبق ضروري للمشاركة في نظام التجارة والاستثمار الدوليين. أشكال التعبير الثقافي غير المكتوبة وغير المسجلة إلى حد كبير للعديد من البلدان النامية ، والمعروفة عمومًا بأشكال التعبير الثقافي التقليدي أو الفولكلور ،

يمكن حمايتها بموجب حق المؤلف إلى الحد الذي تنعكس فيه في تعبير إبداعي جديد ، حتى لو كان يستند إلى أسطورة أو حكاية تقليدية ويمكن أيضًا أن تكون محمية بموجب الحقوق المجاورة مثل عروض الأداء ، نظرًا لأنه غالبًا ما يتم توصيلها للجمهور من خلال فناني الأداء. من خلال توفير الحماية للحقوق المجاورة ، قد تقدم البلدان النامية أيضًا وسيلة لحماية أشكال التعبير الثقافي الواسع والقديم والقيِّم الذي يشكل جوهر ما يميز كل ثقافة. وبالمثل ، تساعد حماية منتجي التسجيلات الصوتية وهيئات البث في إرساء

الأساس للصناعات الوطنية القادرة على نشر أشكال التعبير الثقافي الوطني التقليدي داخل بلد ما وفي الأسواق الخارجية. الاهتمام الدولي الدائم بـ"الموسيقى العالمية" هو أحد الأمثلة على هذه الأسواق.